المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الرباط في: 25/12/2025

سؤال كتابي رقم: 8475

إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تسوية وضعية المحاسبين العموميين ضحايا القانون رقم 53.19 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

هناك فئة واسعة من المحاسبين المهنيين المتضررين من مقتضيات القانون رقم 53.19 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، مما أصبح يتهدد مصيرها المهني ويعرضها لماسي اجتماعية تمتد آثارها السلبية الى مأجوريهم الذين يشكلون فئة مهمة من الأجراء لا يستهان بها.

كما تعلمون السيدة الوزيرة فإن هؤلاء المحاسبين كانوا يزاولون مهامهم بشكل طبيعي، ولهم مكاتب وأجراء وزبناء ويمارسون هذه المهنة بكل حرية وبشكل قانوني لسنوات خلت، حيث يتوفرون على أقدمية في ممارسة مهنة المحاسبة، كما يشهد على ذلك تسجيلهم بالضريبة المهنية والسجل التجاري لمدد طويلة، غير أن ظروف قاهرة واستثنائية حالت دون تقديم أو استكمال ملفاتها لكي تعرض على اللجنة المكلفة بحصر قائمة المحاسبين المعتمدين فتم إقصائهم من الاعتماد كمحاسبين.

يقع هذا في الوقت الذي نجد فيه بعض المدن التي لا تتوفر على العدد الكافي من المحاسبين، أو تتوفر فقط على محاسب واحد، كما هوالشأن لمدينة السمارة و بوجدور، بل منها من لا يوجد بها أي مكتب محاسب معتمد كمدينة طرفاية واخفنير.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها للتعجيل بتسوية وضعية هذه الفئة من المحاسبين التي وجدت نفسها ولأسباب استثنائية أمام هذه الوضعية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

محمد حرمة المخلول